الضرائب في المغرب: السمات والأهداف

عبد الرحيم خليفي

طالب باحث بسلك الدكتوراه

تخصص القانون والاقتصاد

تحت اشراف الدكتورة فاطمة حمدان

أستاذة التعليم العالي

جامعة محمد الخامس اكدال- الرباط

المملكة المغربية

مقدمة:

تعتبر الضرائب بمثابة مبلغ نقدي تتقاضاه الدولة من الأشخاص والمؤسسات بهدف تمويل نفقات الدولة؛ أي تمويل كل القطاعات التي تصرف عليها الدولة كالتعليم وغيرها أو كدعم سلع وقطاعات معينة، أو الصرف على البنية التحتية؛ كبناء الطرقات والسدود، أو التأمين على البطالة. في الأنظمة الديمقراطية تحدد قيمة الضريبة بقوانين يصادق عليها من ممثلي الشعب. عادة ما تعهد وظيفة جمع الضرائب وتوزيعها على القطاعات المختلفة إلى وزارة المالية بعد تحديد الميزانيات.

وتلعب الضرائب دوراً حيوياً في الموازنة المغربية كما هو الحال في معظم الدول، وتمثل الضرائب المصدر الأساسي لإيرادات الدولة، وهي بالتالي حجر الأساس في تمويل النفقات العامة وتنفيذ المشاريع التنموية.

فماهي السمات الخاصة بالضرائب في المغرب؟ وماهي الأهداف المتوخاة من هذه الضرائب؟ للإجابة عن هذا التساؤل قررت أن أتناوله في المحورين الآتيين: أخصص أول المحورين لسمات الضريبة في المغرب، في حين أتطرق في المحور الثاني للأهداف الضريبية في المغرب.

المحور الأول: السمات العامة للضريبة في المغرب

سنتناول في هذا المحور الأول الموسوم بالسمات العامة للضريبة في المغرب عبر ثلاثة عناصر أساسية تشكل كنه الضريبة وهي أسس الضريبة، أنواعها ومعطيات إحصائية عنها.

أولا: أسس فرض الضرائب:

يمكن اجمال أسس فرض الضرائب فيما يلي:

1- **المساهمة في دعم الحكومة:** عن طريق مشاركة الأفراد في تقديم مبالغ مالية تتوافق مع قدرات كل منهم، وبالتالي رفع نسبة الإيرادات المالية الحكومية.

2- **ثبات قيمة كلِ ضريبة:** على الحكومة تحديد قيمة الدفع الخاصة في الضرائب.

3- **اختيار أفضل الوسائل لتحصيل الضريبة:** فيجب أن تكون طريقة الاستيفاء من الطُّرق المريحة التي تساهم في الدفع بسهولة، كما يجب تحديد وقت محدد لسداد قيمة الضرائب.

4- **تقدير الوضع المالي العام للمجتمع:** أي يجب مُراعاة القدرات المالية عند الأفراد مثل محدودي الدخل؛ لذلك يجب أن يكون تأثير الضريبة بسيطًا على دخل الأفراد[1].

ثانيا: أنواع الضرائب:

يتكون النظام الضريبي المغربي من صنفين من الرسوم والضرائب وهي ضرائب الدولة والتي تخضع لأحكام المدونة العامة للضرائب والضرائب المحلية[2] . فما هي أهم الضرائب المشار إليها في المدونة العامة للضرائب؟

1-الضريبة على الدخل:

هي ضريبة تفرضها حكومات الدول على الدخل المالي يتم فرضها بموجب القانون من إجمالي قيمة دخل الأفراد والمنشآت، وتعد من المصادر المالية التمويلية الخاصة في دعم الخدمات العامة.

وتفرض الضريبة على الدخل على دخول وأرباح الأشخاص الطبيعيين والمعنويين والذين لم يختاروا الخضوع للضريبة على الشركات[3].

وتحدد أصناف الدخول والأرباح المعنية في: الدخول المهنية، الدخول الناتجة عن المستغلات الفلاحية، الأجور والدخول المعتبرة في حكمها، الدخول والأرباح العقارية والدخول والأرباح الناتجة عن رؤوس الأموال المنقولة.

2-الضريبة على الشركات:

تخضع وجوباً للضريبة على الشركات:

- ✓ الشركات مهما كان شكلها وغرضها (ما عدا الشركات الفعلية التي لا تضم سوى أشخاص طبيعيين والشركات العقارية التي يطلق عليها اسم "الشركات العقارية الشفافة")؛
- ✓ المؤسسات العمومية وغيرها من الأشخاص المعنويين الذين يقومون باستغلال أو بعمليات تهدف للحصول على الربح؛
- ✓ الصناديق المحدثة بنص تشريعي أو باتفاقية؛
- ✓ مراكز التنسيق التابعة لشركة غير مقيمة.

وتخضع للضريبة على الشركات، بشكل اختياري لا رجعة فيه، شركات التضامن وشركات التوصية البسيطة المؤسسة بالمغرب والتي لا تضم سوى أشخاص طبيعيين وكذا شركات المحاصة[4].

وتفرض الضريبة على الشركات المتوفرة أو غير المتوفرة على مقر بالمغرب بالنسبة لجميع الحاصلات والأرباح والدخول:

- ✓ المتعلقة بالأموال التي تملكها والنشاط الذي تقوم به والعمليات الهادفة إلى الحصول على ربح التي تنجزها في المغرب ولو بصورة عرضية؛
- ✓ المخول حق فرض الضريبة عليها للمغرب عملا باتفاقيات تهدف إلى تجنب الازدواج الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل.

3-الضريبة على القيمة المضافة :

هي ضريبة تفرضها الحكومة على مراحل إنتاج الخدمات أو البضاعة، ويتم دفعها من قبل الشركات التي تعمل على صناعة السلع أو تقديم الخدمات أثناء عملية تحويلها من مواد أولية إلى منتجات نهائية.

وتُطبق الضريبة على القيمة المضافة، التي تمثل ضريبة على رقم المعاملات، على العمليات المنجزة بالمغرب سواء أكانت بطبيعتها صناعية أو تجارية أو حرفية أم داخلة في نطاق مزاولة مهنة حرة، وكذا على عمليات الاستيراد.

ويحصر القانون العملية المنجزة في المغرب، فيما يلي:

- ✓ إذا تعلق الأمر ببيع عندما ينجز هذا الأخير بشروط تسليم البضاعة في المغرب؛
- ✓ إذا تعلق الأمر بأي عملية أخرى، عندما يتم في المغرب استغلال أو استخدام الأعمال المؤداة أو الخدمات المقدمة أو الحقوق المفوتة أو الأشياء المؤجرة.

4-رسوم التسجيل و التنبر.

يعتبر التسجيل إجراء تخضع له المحررات والاتفاقات سواء بشكل إجباري أو بشكل اختياري، ويترتب عنه تحصيل ضريبة تدعى "واجب التسجيل."

ويترتب على إجراء التسجيل اكتساب الاتفاقات العرفية لتاريخ ثابت عن طريق تسجيلها في سجل يدعى "سجل الإيداع" كما يضمن حفظ المحررات.

كما يثبت التسجيل تجاه الخزينة وجودَ المحرر وتاريخه. ويعتبر التسجيل صحيحا فيما يخص تعيين الأطراف في المحرر وتحليل بنوده، ما لم يثبت خلاف ذلك.

ولا يمكن لأطراف العقد الاستدلال بنسخة من تسجيل عقد للمطالبة بتنفيذه، ولا يعتبر التسجيل بالنسبة للأطراف حجة كاملة، كما لا يعتبر وحده بداية حجة كتابية[5].

ومن جهة أخرى تخضع لواجبات التمبر، كيفما كان شكلها جميع العقود والمحررات والدفاتر والسجلات أو الفهارس المنشأة لتكون سندا، أو لإثبات حق أو التزام أو إبراء وبصفة عامة لإثبات واقعة أو علاقة قانونية.

وتخضع لنفس واجب التمبر المطبق على الوثائق المنسوخة، النسخ وجميع المستخرجات الأخرى بواسطة التصوير، المنشأة لتكون نسخا رسمية أو مستخرجات أو نسخ[6].

وهناك ضرائب أخرى ليس بنفس الأهمية بالنسبة للضرائب الأخرى وهي الضريبة السنوية على السيارات، مساهمات التضامن الاجتماعي، رسم السكن، رسم الخدمات الجماعية، الرسم المهني.

.ثالثا:معطيات رقمية حول الضريبة في الموازنة المغربية

بشكل عام نلاحظ أن المغرب سجل تراجعا في عجز الميزانية بنهاية عام 2022، ليصل إلى 5.1 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنسبة عجز بلغت 5.5 بالمئة خلال عام 2021. وبحسب بيانات وزارة المالية المغربية، فقد بلغ عجز الميزانية 69.5 مليار درهم (6.8 مليار دولار) في عام 2022، بانخفاض نسبته 1.1 بالمئة عن العجز المسجل في 2021.

وتوقعت الحكومة أن يسجل العجز العام الماضي 72.6 مليار درهم (7.48 مليار دولار) في مشروع موازنة 2022، ولكن العجز تقلص نتيجة نمو الإيرادات من مصادر مختلفة.

وارتفع إجمالي الإيرادات في المملكة خلال عام 2022 بنسبة 18.8 بالمئة، ليصل إلى 304.3 مليار درهم (29.8 مليار دولار)، مقابل 256 مليار درهم (25.1 مليار دولار)، وذلك نتيجة ارتفاع الإيرادات الضريبية بنسبة 17.4 بالمئة.

كما ارتفعت الإيرادات غير الضريبية بنسبة 29 بالمئة، لتسجل 48.6 مليار درهم (4.7 مليار دولار).

وأوضحت وزارة المالية المغربية، أن العمل على تنفيذ موازنة 2022 تم في ظل حالة من عدم اليقين الناجم عن الأحوال والظروف العالمية[7].

وتعمل المغرب خلال العام 2023 على تحقيق معدل نمو اقتصادي بمعدل 4 بالمئة، مقابل معدل نمو 1.5 بالمئة في 2022، بالإضافة إلى تخفيض عجز الميزانية إلى 4.5 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.

وشهد العام الماضي انتعاشا في بعض الأنشطة بالمغرب، وخاصة الأنشطة غير الزراعية، بسبب تضرر القطاع الزراعي، نتيجة ضعف معدل الأمطار بشكل أثر على المحصول.

المحور الثاني: أهداف الضريبة في المغرب.

تتجلى أهداف الضريبة بالمغرب فيما يلي:

أولا: تمويل الخدمات وتشجيع الاستثمار

1. **تمويل الخدمات العامة**، فالتحصيل الضريبي يوفر للحكومة الموارد المالية اللازمة لتوفير خدمات عامة مثل التعليم والصحة والبنية التحتية.

وتلعب الخدمات العامة دوراً مهماً في أداء أي مجتمع. إنهم العمود الفقري الذي يدعم ويحافظ على رفاهية الأفراد والمجتمعات والدول ككل. من الرعاية الصحية والتعليم إلى النقل والسلامة العامة، تضمن هذه الخدمات الأساسية أن يتمتع المواطنون بالوصول إلى الضروريات الأساسية وفرص النمو. لا يمكن المبالغة في أهمية الخدمات العامة، لأنها تسهم في التماسك الاجتماعي، والتنمية الاقتصادية، ونوعية الحياة الشاملة[8].

2. **الاستثمار في المشاريع التنموية**، فالإيرادات الضريبية تساهم في تمويل المشاريع التنموية التي تعود بالنفع على الاقتصاد المحلي وتدعم التنمية المستدامة.

والضريبة هي من أبرز العوامل المؤثرة على القرار الاستثماري لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يصبح التشريع الضريبي من أهم المؤشرات المحددة لمدى توفر بيئة الأعمال المشجعة للاستثمار، نتيجة دوره في تخفيض كلفة الحصول على التمويل والمساهمة في زيادة ربحية المشروع الاستثماري.

والدولة تسعى جاهدة في تصميم سياسة ضريبية عبر صياغة تشريع ضريبي يؤهلها للمساهمة في تشجيع الاستثمار من خلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة[9].

ثانيا: تحقيق الاستقرار وتعزيز الاقتصاد

1- تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي: من خلال الضرائب، يمكن للدولة تخصيص الموارد لبرامج الحماية الاجتماعية والحد من التفاوتات الاقتصادية بين مختلف شرائح المجتمع.

ويجب الأخذ بعين الاعتبار أن زيادة الضرائب يخفف المقدرة الاستهلاكية وبالتالي فهي تقلل حجم الاستهلاك في الاقتصاد الكلي. فتأثير الضرائب على الاستهلاك يتناسب عكسيًا مع حجم الدخل، أي انه كلما كان حجم الدخل كبيرًا كان إثر زيادة الضريبة قليل على الاستهلاك. وبشكل عام تعمل الضرائب على تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال معالجة حالة الكساد أو معالجة حالة التضخم. في حالة التضخم تعمل الضرائب على امتصاص القوة الشرائية الزائدة، أي العمل على خفض الطلب الكلي ولا يتم ذلك الا من خلال زيادة الضرائب الحالية أو فرض ضرائب جديدة وهذا صحي نظريًا ولا ينطبق في حالة الاردن، أما في حالة الكساد يتم خفض الضرائب بهدف رفع الطلب الكلي لزيادة وخلق قوة شرائية.

2- تعزيز الاقتصاد: الضرائب المباشرة وغير المباشرة تعزز القاعدة الاقتصادية للبلاد وتساعد في جذب الاستثمارات وتشجيع القطاع الخاص.

الوظيفة الاقتصادية: تشكل الضريبة أداة من الأدوات التي تمتلكها الدولة للتأثير على الاقتصاد بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق معدلات مرتفعة من النمو، ولهذه الوظيفة مظاهر متعددة من أهمها:

أ- في حالة الانكماش: تكون في ظل هذه الحالة كمية النقود المتداولة محدودة ولا تتناسب ابدا مع كمية السلع والخدمات المنتجة والمعروضة للبيع، وفي هذه الحالة على الدولة زيادة انفاقها لتعزيز الكميات النقدية والحد من فرض ضرائب جديدة بل عليها خفض المعدلات الضريبية وزيادة الإعفاءات بهدف خلق توازن جديد يعيد الأوضاع الاقتصادية إلى الاستقرار.

ب- في حالة الانتعاش: وتتصاعد الكميات النقدية في ظل هذه الحالة ويخشى أن تبلغ حدا تتجاوز فيه الكميات المعروضة من السلع والخدمات، مما يؤدي إلى أن تزاحم كميات كبيرة من النقود المتداولة كمية محدودة من السلع والخدمات ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار والوقوع في التضخم الذي يؤدي إلى فقدان النقود لقوتها الشرائية، ويأتي في هذا المجال دور الضريبة التي تمتص فائض الكميات النقدية وذلك عن طريق فرض ضرائب جديدة أو زيادة معدلات الضرائب القائمة، من أجل إعادة التوازن للاقتصاد الوطني.

ج- حماية الإنتاج الوطني: تستخدم الدولة الضريبة خصوصا الرسوم الجمركية التي تفرض على السلع والخدمات عند عبورها لحدود الدولة، بهدف حماية الصناعات الوطنية خصوصا الناشئة منها. لأن فرض الرسم الجمركي على السلع المستوردة سيؤدي إلى رفع ثمنها وبالتالي تفقد هذه السلع مقدارا معينا من قدرتها التنافسية وتسمح ببيع المنتجات الوطنية بأثمان منافسة تحقق للمشاريع الوطنية الدخل المرتفع وللعمالة المحلية فرص عمل جديدة ومداخيل مرتفعة، وبالتالي تساهم الضريبة في نمو الاقتصاد وتطوره.

د- الإعفاءات الضريبية: إن من شأن إعفاء بعض المشاريع الاقتصادية من الضريبة سواء بصورة دائمة أو مؤقتة إلى تعزيز الصناعة المحلية وتوجيه المستثمرون إلى مشاريع اقتصادية تشبع حاجات عامة للمواطنين بدل من إشباعها من شركات أجنبية تستحوذ على القسم الأكبر من القيمة المضافة[10].

ثالثا: السيطرة على العجز في الموازنة

من خلال سياسة ضريبية محكمة، تستطيع الحكومة تقليل العجز في الموازنة والحفاظ على الاستدامة المالية للدولة. ويمكن النظر إلى عجز الموازنة من زاويتين:

1 . بالمفهوم المالي الحسابي: عجز الموازنة هو زيادة نفقاتها على ايراداتها، بشرط أن تدخل في الموازنة جميع إيرادات الدولة ونفقاتها المالية.

2 . بالمفهوم الاقتصادي الاجتماعي: يتمثل عجز الموازنة بالآثار السلبية التي تنجم عن السياسة المالية المتبعة وعن المنهج المتبع في اعداد الموازنة وتنفيذها، هذا عندما تكون النتائج المتحققة من وراء الموازنة والسياسة المالية سلبية أكثر منها إيجابية.

وفيما بين «العجزين» يمكن أن تكون العلاقة طردية أو تكون عكسية. فليس عجز الموازنة المالي المحاسبي بالضرورة متلازماً مع الآثار السلبية الاقتصادية والاجتماعية، وقد يترافق على العكس، بتحقق آثار إيجابية. والعكس صحيح أيضاً، فقد لايكون فائض الموازنة المالي المحاسبي مؤشراً إيجابياً بالضرورة من حيث آثاره الاقتصادية والاجتماعية. فالأهم من الرصيد الايجابي أو السلبي هو الكيفية والوسائل التي يتحقق بها والتي تحكم التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تتحقق معه[11].

الخاتمة:

تعتبر السياسة الضريبية جزءاً أساسياً من الإطار المالي للمغرب وتساهم بشكل كبير في تحقيق أهدافه الاقتصادية والاجتماعية.

ولقد جرت في المغرب إصلاحات ضريبية بصورة متعاقبة وأثبتت النفقات الضريبية أن الوضع مستمر في التدهور ويحتاج إلى إعادة التفكير من أجل تكييفه مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدها المغرب في السنوات الأخيرة. ونظرا للتوجه العالمي، تحتاج المالية العمومية في المغرب إلى موارد إضافية لمواجهة التكاليف المتزايدة باستمرار، وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أنه يتوجب على أي إصلاح ضريبي ملائم وفعال ألا يزعزع استقرار الإطار الاقتصادي الكلي لأنه في حالة الأزمات، يكون الإنفاق الاجتماعي هو أول ما يخضع لخفض الميزانية، الأمر الذي يطرح مرة أخرى مشاكل اللامساواة. بالإضافة إلى ذلك، فإن جودة النفقات العمومية هي المصدر الأول لإضفاء الشرعية على عائدات الضرائب. وأخيرًا، قد يكون النظام الضريبي الحالي فعالًا شريطة استهداف القطاعات أو الأشخاص المستفيدين وإجراء دراسات تقييم الأثار اللازمة قبل اتخاذ القرار.

وأخيرا فللضريبة وظيفة تهدف الدولة إلى تحقيقها، في الماضي وفي ظل الدولة الحارسة كانت وظيفة الضريبة قاصرة على تأمين الإيرادات اللازمة لتغطية نفقات المرافق الأساسية للدولة كمرافق القضاء والدفاع والجيش، وكانت وظيفة الدولة ذات بعد مالي لأن الدولة الحارسة تمنع التدخل في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. أما بعد الحرب العالمية الأولى وعقب الأزمة المالية العالمية في العام 1929، لم تعد الدولة تستطيع ان تقف موقف المتفرج أمام الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية، وبدأ الفكر الاقتصادي يتحول نحو السماح للدولة بالتدخل، وكان المفكر الاقتصادي جون ماير كنز هو المنظر للشكل الجديد للدولة التي تستطيع أن تستخدم الضريبة للتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية. وبذلك بدأ مبدأ وظيفية الضريبة بالتبلور، وهو الشيء الذي كرسه المغرب من خلال الأهداف التي سطرها للضرائب.

الهوامش:

[1] –نجيم نور الدين "التطورالتاريخي للنظام للضرائب بالمغرب"مجلة المعرفة القانونية

[2] – تخضع الضرائب المحلية للقانون رقم 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات المحلية.

[3] –يونس مليح "النظام الضريبي المغربي وسؤال العدالة الضريبية"مقال منشور بالموقع الالكتروني https://www.hespress.com/

[4] –نجيم نور الدين م س

[5] – لمعرفة المزيد، يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني لوزارة الاقتصاد والمالية :

Vos impôts en bref : IR,IS, TVA,TSAVA, droits de timbre - MEF - Royaume du Maroc (finances.gov.ma)

[6] – ولمعرفة المزيد يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني لوزارة الاقتصاد والمالية :

Vos impôts en bref : IR,IS, TVA,TSAVA, droits de timbre - MEF - Royaume du Maroc finances.gov.ma

[7] –نجيم نور الدين نفس المرجع السابق

[8] –يونس مليح ،المرجع السابق

[9] –يونس مليح م س

[10] – يونس مليح نفس المرجع السابق

[11] –يونس مليح م س